لمحة عن مخلفات وباء كورونا على قطاع التأمين:

"ان شركات التأمين ليس بإمكانها تعويض الشركات و الخواص عن خسائر الاستغلال المترتبة عن وباء كوفيد-19 لكون هذه الخسائر لم تنجر بصفة مباشرة عن الجائحة ولكنها احدى مخلفاتها"، مضيفا انه "لا يوجد حاليا تأمين على أضرار ناتجة عن الكوارث الصحية".

تمثلت هذه المخلفات في مخلفات "نوعية" وأخرى "كمية" أثرت بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي، أجرت "لويديز" والتي تعد هيئة رائدة في سوق التأمين و/أو إعادة التأمين العالمي دراسة اقتصادية للخسائر المحتملة لمعرفة تأثير وباء كورونا على صناعة التأمين العالمية. وتتعلق هذه الخسائر بخسائر الاكتتاب من خلال حساب الربح والخسارة، وكذلك انخفاض قيمة الاستثمارات التي تحتفظ بها شركات التأمين لتمويل مدفوعات المطالبات المستقبلية. أخذت الدراسة الاقتصادية في الاعتبار تقديرات الدفع الحالية التي تفترض استمرار إجراءات الإبعاد والإغلاق الاجتماعي خلال سنة 2020 وكذلك الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم (Claude Lefèvre, 2017, pp. 286-287).

أن أكبر الخسائر سجلت في فرع التأمين على الأشخاص بسبب المجال أو الفرع المنتهي له نوع هذه الجائحة بصفة مباشرة، لكن من الجانب غير المباشر تم تسجيل تراجع كبير جدا على مستوى الاكتتاب من جهة، وتحقيق انخفاض في معدلات الفائدة في المجال الاستثماري.

اما من الناحية النوعية فقد تم تسجيل توقف شبه تام للنشاط التقليدي للوساطة في التأمين، وتعاضم دور نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة لموظفي الشركات وإدارة مهامهم اليومية عن بعد من منازلهم بسبب الحجر المنزلي الشامل في بعض الدول، وكذا التعاملات التجارية الإلكترونية لإبرام عقود التأمين وتجديدها بدرجة أقل. الأمر نفسه ينطبق على التأمين السيبراني حيث أدى المرور الهائل للعمل في المنزل في جميع أنحاء العالم إلى زيادة خطر فقدان البيانات السرية، بالنظر للعدد الكبير من الموظفين الذين يعملون من المنزل ويستخدمون بريدهم الإلكتروني الشخصي أكثر (Bigel, 2020). ففي قطاع التأمين على السيارات شهدت انخفاضا مزدوجا لكل من حجم الاكتتاب والتعويضات على نحو متزامن. ونفس الاتجاه سجل بالنسبة لقطاع البناء فقد شهد جمودا شبه كليا يرجع لتوقف نشاط المقاولات والعقارات. و أيضا سوق الطيران، الذي تقدر خسائره بمليارات الدولارات وفقا لاتحاد النقل الجوي الدولي .

وفي ظل هذه الظروف للسوق، تعد أمثلة القطاعات المتأثرة كبيرة جدا، ولن تفشل في التأثير على التغطية التأمينية المرتبطة بكل قطاع من الأنشطة، بالإضافة لحجم الخسائر اللاحقة باستثمارات هذه الشركات وانخفاض أسهم هذه الشركات في أسواق المال الأوروبية وحجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة المستحقة التي تم تأجيل دفعها إلى أشهر لاحقة. أما على مستوى العالمي توقعات خسائر الاكتتاب قد تصل إلى 107 مليار دولار وخسائر الاستثمار تقدر بحوالي 96 مليار دولار بإجمالي خسائر مرتقبة بـ 203 مليار دولار (Rudden, 2020).